منها 9 صفقات ضخمة تتجاوز 10 مليارات دولار

«الشال»: الكويت شهدت 317 صفقة اندماج واستحواذ بـ17.9 مليار دولار خلال 9 سنوات

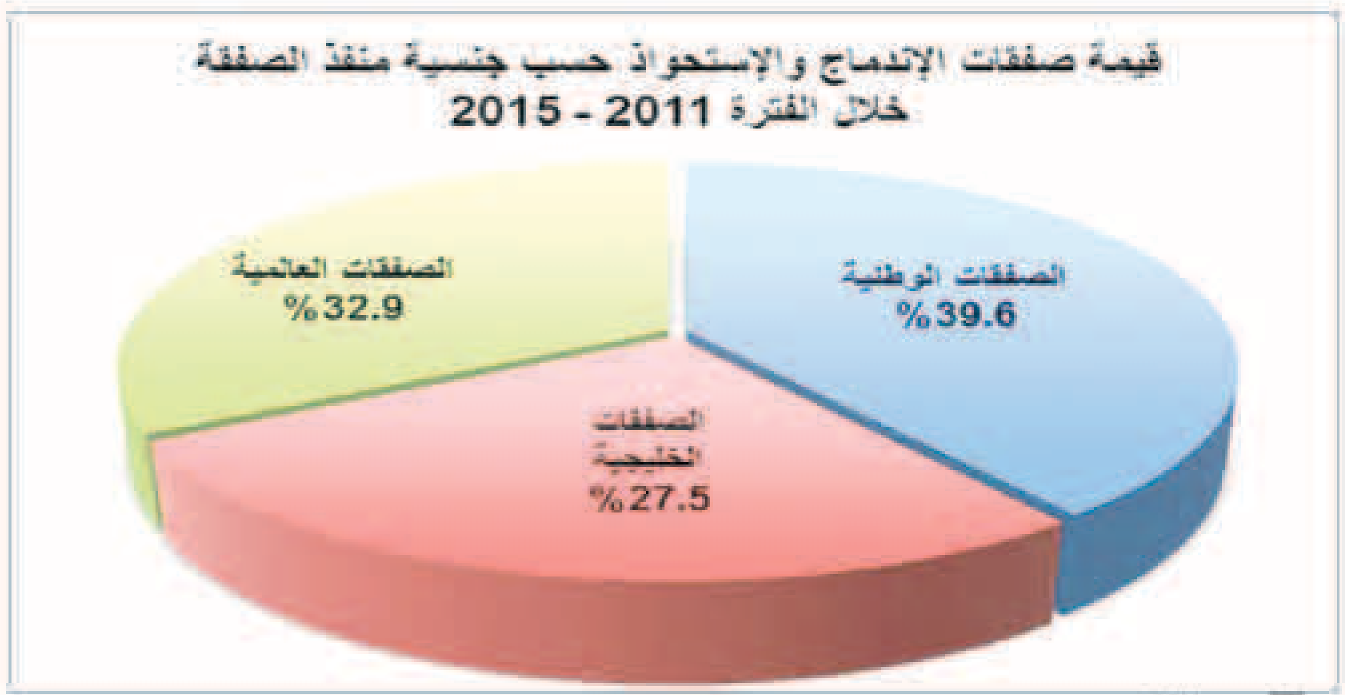

رسم بياني توضيحي

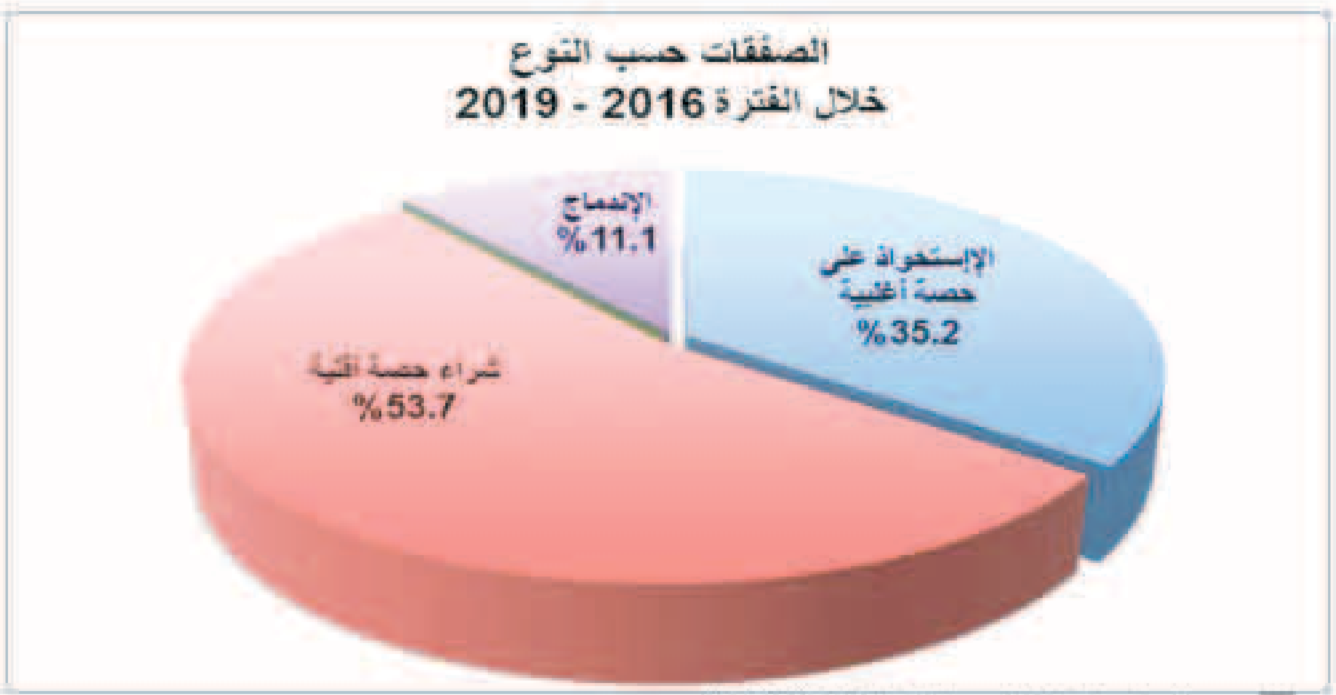

رسم بياني يوضح نسب الصفقات حسب النوع خلال الفترة 2019-2016

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه تتعدد أهداف عمليات الاستحواذ على الشركات أو إندماج الشركات مع بعضها، ومن أهم هذه الأهداف التوسع في قاعدة العملاء والعمليات، الزيادة في الحصة السوقية أو زيادة السيطرة، تقليل المصروفات التشغيلية الدخول في أسواق جديدة، أو الحصول على موارد جديدة مثل الموارد البشرية أو التقنية أو الإستفادة من التشريعات ومواتماتها. وخلال السنوات التسعة الأخيرة (2011 – 2019)، شهدت الكويت نحو 317 صفقة إندماج وإستحواذ وبقيمة إجمالية بلغت 17.9 مليار دولار، حسب تحليلنا للبيانات المتوفرة من خلال موقع ريفينيتيف (Refinitiv).

وقمنا بتقسيم صفقات الاندماج والاستحواذات خلال الفترة المذكورة لحقبتين مختلفتين حيث تمتد الحقبة الأولى للسنوات 2011 – 2015 والحقبة الثانية للسنوات 2016 – 2019، علما بان الكويت قد حققت في الحقبة الأولى فوائض في ميزانية الدولة بإجمالي بلغ نحو 47.6 مليار دينار كويتي أو نحو 158 مليار دولار امريكي، بينما حققت في الحقبة الثانية عجزا بنحو 19.3 مليار دينار كويتي أو نحو 64 مليار دولار أمريكي نتيجة تراجع أسعار النفط.

في الحقبة الأولى، شهد عدد صفقات الإندماج والإستحواذ إتجاه متصاعد، حيث سجلت الكويت 203 صفقة إندماج وإستحواذ بمعدل سنوي بلغ نحو 41 صفقة خلال السنوات 2011–2015. ولكن خلال الحقبة الثانية تراجع عدد الصفقات إلى نحو 114 صفقة بمعدل سنوي بلغ نحو 29 صفقة خلال السنوات 2016 – 2019. ولكن كانت الصورة مغايرة بالنسبة إلى قيمة الصفقات، حيث بلغ إجمالي قيمة الصفقات خلال 2011– 2015 نحو 8.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 9.6 مليار دولار أمريكي للحقبة الثانية 2016–2019 أو بمعدل نحو 84 مليون دولار أمريكي للصفقة الواحدة، أي أكثر من ضعف معدل قيمة الصفقت خلال الحقبة الأولى.

ووفقا لنفس المصدر، كانت هناك 9 صفقات ضخمة (قيمة الصفقة الواحدة أكثر من 400 مليون دولار أمريكي) خلال السنوات 2011–2019، حيث سجلت 5 صفقات ضخمة خلال السنوات 2011– 2015 بإجمالي قيمة نحو 3.6 مليار دولار أمريكي (أو نحو 44% من إجمالي قيمة صفقات الحقبة الأولى)، أي بمعدل نحو 730 مليون دولار أمريكي للصفقة الواحدة، مقارنة بـ 4 صفقات ضخمة خلال السنوات 2016–2019 بإجمالي نحو 6.7 مليار دولار امريكي (نحو 70% من إجمالي قيمة صفقات الحقبة الثانية)، أي بمعدل نحو 1.7 مليار دولار أمريكي للصفقة الواحدة. وإذا استثنينا قيمة الصفقات الضخمة من الإجمالي، ينخفض معدل قيمة الصفقة الواحدة خلال فترة التحليل (2011 – 2019) إلى نحو 25 مليون دولار أمريكي للصفقة الواحدة، ويتلاشى الإختلاف في معدل قيمة الصفة الواحدة خلال الحقبتين (نحو 24 مليون دولار أمريكي للحقبة الأولى و 26 مليون دولار أمريكي للحقبة الثانية).

وكانت حصة الشركات أو المجموعات المحلية أو الوطنية من إجمالي قيمة الصفقات هي الأعلى خلال السنوات 2011 – 2015 عندما حققت نحو 39.6% من الإجمالي لنفس الفترة مقارنة بنحو 32.9% للصفقات المنفذة من قبل الشركات العالمية و27.5% للصفقات المنفذة من قبل الشركات الخليجية. وتغير الترتيب في الحقبة الثانية 2016 – 2019 حيث ساهمت الصفقات المنفذة من قبل الشركات الخليجية نحو 57.1% من الإجمالي تلاها قيمة الصفقات المحلية بنسبة 29.1% من الإجمالي، وتم الصفقات المنفذة من قبل الشركات العالمية بنسبة 13.7%.

ومع تراجع أسعار البترول وتأثيرها مباشرة على الإقتصاد المحلي، فقد تغيرت توجه صفقات الاندماج والاستحواذ من صفقات الاستحواذ على الأغلبية (أو شراء الأصول بالكامل) إلى صفقات شراء حصص اقلية في الشركات، حيث بلغت قيمة صفقات الإستحواذ على الأغلبية نحو 49.8% من إجمالي قيمة الصفقات في الفترة 2011 – 2015 مقارنة بنحو 35.2% في الفترة 2016 – 2019، بينما ارتفعت صفقات شراء حصص اقلية من 38% للسنوات 2011 – 2015 إلى نحو 53.7% للسنوات 2016 – 2019، كما في الرسوم البيانية التالية:

سيكون لوباء كوفيد19– بالإضافة إلى ضعف أسعار النفط تأثير سلبي كبير على الاقتصادات المحلية والإقليمية وبالتالي على اداء معظم القطاعات والشركات المحلية. حالة عدم اليقين قد ينتج عنها إلغاء أو تأجيل بعض صفقات الإندماج والإستحواذ التي كانت قيد التنفيذ أو الإعداد نتيجة المخاطر المرتفعة التي يمثلها الوباء وتأثيرها على الافتراضات التي بنيت عليها الصفقة، او تغير أولويات الأطراف الداخلة في الصفقة، أو نتيجة عدم توفر التمويل الخارجي الضروري لتنفيذ الصفقة. وكذلك قد يكون للتحديات اللوجستية التي تسببها (وسوف تستمر في تسببها في المدى المنظور) جائحة كورونا تأثير كبير على هذه الصفقات، حيث لم يعد من الممكن عقد الاجتماعات المتواصة المباشرة لتسريع المفاوضات أو الحصول على الموافقات الضرورية من الجهات الرقابية. وقد بلغ إجمالي قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ في العالم نحو 730.5 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2020 ، بانخفاض بنسبة 25% عن مستويات العام الماضي، وفقا لبيانات متوفرة من ريفينيتيف (Refinitiv).

في المقابل، وفي مثل هذه الظروف تخلق فرص كبيرة ومتنوعة لصفقات الإندماج والإستحواذ. فمثلا إن الأداء الضعيف في البورصة المحلية جعل أسعار أسهم العديد من الشركات المدرجة متخفضة، مما قد يجعلها فرصة مناسبة للاستحواذ. إن عدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية والمخاطر التي لا يمكن قياسها وتخلق تحديات كبيرة فهو من صميم صانعي الصفقات، الذين يطمحون الحصول على فرص جيدة باسعار رخيصة نسبيا. وأخيرا، هناك بعض القطاعات والأعمال (مثل الرعاية الصحية، الخدمات اللوجستية والاتصالات) قد استفادت من جائحة كورونا، ولا بد أن تكون الشركات العاملة في هذه القطاعات هدف للإستحواذ من قبل المستثمرين الذين ليس لديهم استثمارات في هذه القطاعات.

■ تراجع أسعار النفط بسبب أزمة «كوفيد 19» سينتج عنها إلغاء أو تأجيل بعض صفقات الاندماج والاستحواذ التي كانت قيد التنفيذ

■ 730.5 مليار دولار إجمالي قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المتوقعة في العالم خلال الربع الأول من العام

■ 344.6 مليون دينار إيرادات نفطية كويتية متوقع تحقيقها خلال شهر مايو 2020

النفط والمالية العامة – مايو 2020

بانتهاء شهر مايو 2020 انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2020/2021، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مايو نحو 23.9 دولار أمريكي، وهو أدنى بنحو 31.1 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 56.5% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والسعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2020 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار أمريكي، وكان معدل سعر البرميل لشهر مايو 2020 أدنى بنحو 61.2% أو نحو 37.7 دولار أمريكي للبرميل عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 72.2% أو نحو 62.1 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر مايو بما قيمته نحو 344.6 مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 2.9 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بنحو 10 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 12.9 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 4.8 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2021 عجزاً قيمته 15.8 مليار دينار كويتي، ولكن شهرين لا يصلحان سوى لاستخدامهما مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة في ظل الانخفاض الكبير في معدل أسعار النفط بسبب الوباء الحالي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية، وإننا لا ننصح إطلاقا باعتماد رقم العجز المذكور، واستمرار أسعار النفط عند هذا المستوى المتخفض مستحيل، ذلك يعني خروج معظم النفوط التقليدية وغير التقليدية من الإنتاج لأن تكلفته أعلى من هذا المستوى من الأسعار.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

اعلنت هيئة اسواق المال في بيان صحفي لها نشر بتاريخ 25 ابريل 2020 عن إصدارها القرار رقم 31 لسنة 2020 بشأن تعديلات في الكتاب الخامس من لائحتها التنفيذية تقضي بالسماح لصانع السوق باستخدام أسهم الخزينة للشركات المدرجة في عمليات صناعة السوق، سواء كانت الاسهم مملوكة لصانع السوق أو تم اقتراضها.

والقرار يعبرعن دور المؤسسة الرقابية في تطوير تشريعاتها وفق ما يساهم في رفع كفاءة أنشطة سوق المال وسيولته، وتشجيع وتسهيل تمويل المشاريع الجديدة من خلال آليات السوق. كما يؤكد التصريح الصحفي استمرار النموذج الحديث في العلاقة بين هيئة أسواق المال والاشخاص المرخص لهم من ذوي الصلة في تعديل التشريعات وذلك من خلال استطلاع آراءهم بشأن موضوع التعديل، وهو نهج طيب وممارسة توفر الكثير من التكاليف ويستفيد منها الاقتصاد الوطني.

وكان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطا (يومان عمل بمنسابة عطلة عيد الفطر)، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 439.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 10.7 نقطة ونسبته 2.5% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل متخفضا بنحو 113.3 نقطة أي ما يعادل 20.5% عن إقفال نهاية عام 2019.

	اسم الشركة	يوم الخميس	يوم الخميس	التغير	[illegible]	التغير
		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
2	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
3	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
4	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
5	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
6	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
7	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
8	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
9	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
10	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
11	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
12	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
13	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
14	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
15	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
16	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
17	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
18	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
19	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
20	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
21	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
22	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
23	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
24	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
25	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
26	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
27	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
28	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
29	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
30	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
31	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
32	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
33	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

جدول يوضح التغيرات الطارئة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت